

إقرار

أقر أنا الموقع أدناه الطالب/ إبراهيم محمد إبراهيم الزعابي، المقيد ببرنامج القانون الخاص، أن هذا البحث المقدم مني للحصول على الماجستير في القانون الخاص، هو نتاج عملي وجهدي العلمي الخالص، وأنه لم يسبق لي التقدم به لأي جهة علمية أو إدارية أو غيرها داخل الدولة أو خارجها للحصول على أي درجة علمية أخرى أو لأي سبب من الأسباب، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة للدرجة العلمية.

كما أقر بقبول قيام الجامعة في حال إجازة الرسالة من قبل لجنة المناقشة والحكم بطباعة الرسالة ونشرها بالكيفية التي تراها محققة لأغراضها وأهدافها، دون أن يكون لي حق العدول عن هذا الإقرار بعد إجازة الرسالة.

مقدم من: إبراهيم محمد إبراهيم الزعابي

الرقم الجامعي: 1072287

التوقيع:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾

صدق الله العظيم

[سورة المائدة: آية 1]

إهداء

إهداء يعانق السماء،
وحب يملأ البحر والصحراء،
أتشرف بإهداء هذا العمل إلى روح والدي الغالي،
ووالدتي النبع الصافي،
وزوجتي ذات الطبع الراقي،
ولكل أفراد عائلتي،
واخيراً لأصحاب المكانة العالية في قلبي أساتذتي الذين منهم نهلت
العلم الوافي والخلق السامي.

الشكر والتقدير

الشكر والتقدير أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى جميع أساتذتنا
الأفاضل

بجامعة أبو ظبي - الحرم الجامعي بدبي - ماجستير القانون الخاص
وأخص بالشكر الجزيل: الدكتور / محمد الهادي المكنوزي، الموقر،
وذلك لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة المتواضعة وكانت نتاج
توجيهاته السديدة الأثر الأكبر في إخراجها بهذه الصورة الطيبة،
فجزاه الله خير الجزاء وبارك له في عمره وعلمه وماله وأولاده،
والشكر موصول للسادة أعضاء لجنة الحكم والمناقشة ... الموقرين،

والله ولي التوفيق،

الفهرس

1	المقدمة
8	الفصل الأول ارتباط مفهوم عقد الامتياز التجاري بطبيعته القانونية
10	المبحث الأول: مفهوم عقد الامتياز التجاري
11	المطلب الأول: توضيح القانون المقارن لمفهوم عقد الإمتياز التجاري
21	المطلب الثاني: توضيح العمل الفقهي لمفهوم عقد الإمتياز التجاري
27	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لعقد الامتياز التجاري
28	المطلب الأول: اعتبار عقد الامتياز التجاري عقدا نموذجيا
39	المطلب الثاني: اعتبار عقد الامتياز التجاري من عقود التسويق
46	الفصل الثاني ارتباط عقد الامتياز التجاري بالممارسة
49	المبحث الأول: نطاق حرية الإرادة في عقد الامتياز التجاري
51	المطلب الأول: عقد الامتياز التجاري عقد مسمى
58	المطلب الثاني: عقد الامتياز التجاري عقد غير مسمى
67	المبحث الثاني: فرض الممارسة لشروط خاصة في عقد الامتياز التجاري
68	المطلب الأول: حق الاستثناء الترابي
73	المطلب الثاني: شرط التوازن المالي
77	الخاتمة
81	قائمة المراجع

ملخص الرسالة

إذا كانت بعض الدول اختارت إصدار قانون ينظم عقد الامتياز التجاري على غرار المشرع الفرنسي الذي أضاف لمدونة التجارة مقتضيات تتعلق بهذا النوع من العقود بموجب قانون يعرف تحت تسمية دوبان Loi Doubin، فإن المشرع الإماراتي لم يخصصه بتنظيم.

في سياق هذه التحولات التشريعية التي تثبت انتقال عقد الامتياز التجاري من عقد غير مسمى إلى عقد مسمى، فإن العقد المذكور مازال يخضع في الإمارات لحرية الإرادة ولقواعد استقرت عليها الممارسة التجارية. على هذا الأساس، يبدو من المفيد البحث في مدى إمكانية تنظيم عقد الامتياز التجاري في القانون الإماراتي. بناء عليه، يتحدد الإشكال المحوري لهذا البحث في التساؤل التالي: هل من الضروري في ظل مناخ العولمة تدخل المشرع الإماراتي لتنظيم عقد الامتياز التجاري، أم أنه يجب تركه للممارسة التجارية ولحرية الأطراف المتعاقدة ؟

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة العمل على أن يكون هناك تشريع إماراتي خاص بعقد الامتياز التجاري كعقد مسمى له شروطه وتترتب عليه آثار، يضع الإطار القانوني للالتزامات التي تقع على طرفي العقد. ذلك أن غياب تنظيم قانوني منظم لعقد الامتياز التجاري يفسح المجال للطرفين لإعمال الحرية التعاقدية من أجل تنظيم علاقتهما، مما يدعو إلى ضرورة ضبط الحرية التعاقدية وتنظيمها بغية تحقيق التوازن المفترض لأطراف العلاقة التعاقدية، لاسيما بالنسبة للطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية.

Abstract

If some countries chose to issue a law regulating the Commercial Franchise Contract such as the French legislator who added to the Commercial Law requirements relating to this type of contracts under a law named Loi Doubin (*Doubin Law*), the UAE legislator did not devote a regulation for the same.

Within the context of such legislative changes evidencing the transition of the Commercial Franchise Law from an unnamed contract into a named contract, the said contract still in the UAE subject to the free will and rules established in the commercial practice. On this basis, it seems useful to consider how it is possible to regulate the Commercial Franchise Contract in the UAE law. Therefore, the pivotal form of this research is determined in the following question: Is it necessary, in light of the globalization climate, that the Emirati legislator shall intervene to regulate the Commercial Franchise Law, or should it be left to the commercial practice and freedom of the contracting parties?

The study concluded that it is necessary to ensure that there is a UAE legislation pertaining to the Commercial Franchise Contract as a named contract having its conditions and resulting its effects, determining the legal framework for the obligations borne by the contract parties, because the absence of a legal law regulating the Commercial Franchise Contract gives the parties the opportunity to implement the contractual freedom in order to regulate their relationship, the matter which requires to necessity to control and regulate the contractual freedom in order to realize the assumed balance for the contractual relationship's parties, particularly for the weaker party in the contractual relationshi